# دور المؤسسات الهجينة في التفاعلات الدولية
## (تجربة من داخل النظام السياسي الامريكي)

أ.م.د علي حسين حميد
الجامعة المستنصرية-كلية العلوم السياسية [1]

**ملخص**

تعد دراسة وتعقب الجذور التاريخية لأية ظاهرة في غاية الأهمية؛ لما يوفر ذلك من فهم واستيعاب تجذر أصول أية ظاهرة في مجتمع ما. وتعد ظاهرة المؤسسات الهجينة التي توجد في الأنظمة السياسية الديمقراطية، هرميًا بين الحكومة والبرلمان، ومؤسسات المجتمع المدني، وتحديدًا بعد الحكومة والبرلمان، وقبل مؤسسات المجتمع والأحزاب، فهي تنظيميًا وتأثيرًا فوق مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب، ودون الحكومة والبرلمان، وذلك يعكس دور وأهمية تلك المؤسسات (الهجينة). وعند الحديث بشأن السياسة في أمريكا، فهذه المؤسسات تمتلك تأثيرًا كبيرًا على صنع القرار في واشنطن، ففي تلك المدينة الصغيرة نسبيًا، تنتشر مكاتبها بالآلاف لتتولى العمل، من أجل ترويج

[1] أستاذ الدراسات الإستراتيجية المساعد ، قسم الاستراتيجية /كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين، البريد الالكتروني: alidr.hussein@gmai.com

الأفكار والطروحات بكل القطاعات، من الصناعة والزراعة إلى السلاح والسياسة والحروب.

بعبارةٍ أخرى، إن المؤسسات الهجينة التي تجمع بين الهياكل غير الرسمية أو شبه الرسمية، هي عبارة عن "جماعة ضغط"، تتولى محاولة التأثير على صناع القرار من أجل تحقيق أهدافها، ودون شك تمثل ظاهرة "اللوبيات"، التجسيد الأبرز والمثير للجدل في السياسة الأمريكية؛ كونها واقع يصعب تجاوز تأثيره. ويقوم عمل اللوبي على تشكيل رأي عام مؤيد لفكرة ما، أو معارض لها بشكل يتيح جمع ما يكفي من الأصوات لدعم ذلك الرأي في مراكز القرار مثل الكونغرس.

وفي سياق تحليل دور تلك الهياكل أو (المؤسسات الهجينة الأمريكية)، نبحث عن مساحة وطبيعة التدخل المباشر من قبل شركات اللوبي الأمريكية، لدى السلطات الأمريكية لإقناعها باتخاذ قرار معين، يصب في صالح هذه الدولة الأجنبية أو تلك، أو تأجيل أو الامتناع عن اتخاذ قرارٍ معين قد يلحق الضرر بهذه الدولة أو تلك، وتعزيز العلاقات ما بين تلك الجهات الخارجية والولايات المتحدة الامريكية.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الهجينة، النظام السياسي الأمريكي، الدور، المكانة، اللوبيسست، صنع القرار.

**توطئة البحث:**

تعد دراسة وتعقب الجذور التاريخية لأية ظاهرة في غاية الأهمية؛ لما يوفر ذلك من فهم واستيعاب تجذر أصول أية ظاهرة في مجتمع ما. وتعد ظاهرة المؤسسات الهجينة التي توجد في الأنظمة السياسية الديمقراطية، هرميًا بين الحكومة والبرلمان، ومؤسسات المجتمع المدني، وتحديدًا بعد الحكومة

والبرلمان، وقبل مؤسسات المجتمع والأحزاب، فهي تنظيميًا وتأثيرًا فوق مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب، ودون الحكومة والبرلمان، وذلك يعكس دور وأهمية تلك المؤسسات (الهجينة). وعند الحديث بشأن السياسة في أمريكا، فهذه المؤسسات تمتلك تأثيرًا كبيرًا على صنع القرار في واشنطن، ففي تلك المدينة الصغيرة نسبيًا، تنتشر مكاتبها بالآلاف لتتولى العمل، من أجل ترويج الأفكار والطروحات بكل القطاعات، من الصناعة والزراعة إلى السلاح والسياسة والحروب.

بعبارةٍ أخرى، إن المؤسسات الهجينة التي تجمع بين الهياكل غير الرسمية أو شبه الرسمية، هي عبارة عن "جماعة ضغط"، تتولى محاولة التأثير على صناع القرار من أجل تحقيق أهدافها، ودون شك تمثل ظاهرة "اللوبيات"، التجسيد الأبرز والمثير للجدل في السياسة الأمريكية؛ كونها واقع يصعب تجاوز تأثيره. ويقوم عمل اللوبي على تشكيل رأي عام مؤيد لفكرة ما، أو معارض لها بشكل يتيح جمع ما يكفي من الأصوات لدعم ذلك الرأي في مراكز القرار مثل الكونغرس.

وفي سياق تحليل دور تلك الهياكل أو (المؤسسات الهجينة الأمريكية)، نبحث عن مساحة وطبيعة التدخل المباشر من قبل شركات اللوبي الأمريكية، لدى السلطات الأمريكية لإقناعها باتخاذ قرار معين، يصب في صالح هذه الدولة الأجنبية أو تلك، أو تأجيل أو الامتناع عن اتخاذ قرارٍ معين قد يلحق الضرر بهذه الدولة أو تلك، وتعزيز العلاقات ما بين تلك الجهات الخارجية والولايات المتحدة الامريكية.

يعد مصطلح الدور[٢] الذي يرد في البحث، لا ينطبق على مفهوم الدور الذي يرد في أدبيات العلاقات الدولية وإن كان مُشابهًا له. فالدور في العلاقات الدولية هو "مجموعة من الوظائف الرئيسة التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر مدة زمنية طويلة، وذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية[٣]". فالهياكل غير الرسمية (المؤسسات الهجينة)، مثل شركات اللوبي ليست بـــ(صانعة قرار)؛ وإنما تقوم بدورٍ يشبه إلى حدٍ ما أحد أدوار صُناع القرار وهو ما يطلق عليه بدور "الوساطة" أو "الوسيط".

وبناءً على ما تقدم، تهدف هذه الدراسة إلى تعريف ظاهرة المؤسسات الهجينة (اللوبينغ)، التي ما تزال موضع خلاف بين الباحثين في هذا المجال، والتطرق إلى جذور الظاهرة، وكيف جرى تأطيرها كردةٍ فعلٍ على ظواهر اجتماعية وسياسية. ولا يمكننا ادراك مدى تجذر ظاهرة المؤسسات الهجينة، مثل اللوبينغ في الحياة السياسية، من دون استعراض استعانة الاطراف الأجنبية والمحلية الرسمية بها على حدٍ سواء.

ونظرًا للدور المحوري الذي تقوم به تلك المؤسسات الهجينة والمتمثلة بـــ(شركات اللوبي)، على صعيد التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية،

---

[٢] يُعرف إسماعيل صبري مقلد الدور على انه: "مُحصلة ما تقوم به الدولة من افعال وممارسات على الصعيد الدولي، والتي تهدف منها إلى تحقيق ما تحدده لسياستها الخارجية من اهداف أو لما تحاول الدفاع عنه من قيم ومصالح عُليا". نقلاً عن: حبيبة زلاقي، نظرية الدور بين الاصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (١٧)، كانون الثاني ٢٠١٨. موقع المجلة الالكتروني:

تاريخ التصفح ٢٠١٨/٩/٢٠. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33860.

[٣] مريم مخلوف، نظرية الدور في العلاقات الدولية، مقال منشور على موقع الموسوعة السياسية في ٢٠١٧/٦/٣ على الرابط الآتي: . https://political-encyclopedia.org

وتوطيد أواصر العلاقات المتينة بين المشرعين الأمريكيين وصناع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وحكومات العديد من دول العالم من جهةٍ أخرى، واعتماد الكثير من الحكومات وممثلياتها، على هذه الشركات لحماية مصالح بلادها، فإن الاشكالية الرئيسة تكمن في سبر غور دور شركات اللوبي الامريكية، في مساعدة الحكومات الأجنبية على تحقيق أهدافها، والفائدة المتأتية من التعاقد مع شركات لوبي بعينها من دون غيرها. ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما الإطار النظري للمؤسسات الهجينة الأمريكية؟
- كيف تطورت ظاهرة اللوبينغ في الولايات المتحدة الأمريكية، وما أنماطها؟
- ما مكانة ظاهرة اللوبينغ في تراتبية النظام السياسي الأمريكي؟
- ما دور شركات اللوبي الأمريكية في عملية صنع القرار؟

يقوم البحث على فرضية أن (هناك دورًا مهمًا وأساسيًا للمؤسسات الهجينة وعلى وجه التحديد "شركات اللوبي" في صناعة القرار السياسي والاستراتيجي الخارجي في التفاعلات الدولية).

وتأسيسًا على أن عملية إنتاج المعرفة العلمية، تتم بواسطة مسلكين أو أسلوبيّن أساسييّن من التوظيف العقلي: الأسلوب الأول الاستنباط، والأسلوب الثاني الاستقراء؛ والاثنين معًا؛ سوف يتم الركون لهما ضمن سياق البحث؛ وذلك عن طريق اعتماد الأسلوب التوظيفي، فضلًا عن مناهج أخرى ساندة مثل (المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج المقارن).

## المحور الأول: ظواهر المؤسسات الهجينة في الولايات المتحدة (اللوبينغ أنموذجًا)

تعد ظاهرة اللوبينغ إحدى أبرز الظواهر المؤسسة لما يعرف بالمؤسسات الهجينة، ودورها في صناعة القرار السياسي والاستراتيجي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا من الضروري الوقف على التأصيل والتحليل المفضي للكشف عن المضامين الدافعة، صوب نشوء تلك المؤسسات وتطورها عبر مراحل تأريخية مختلفة ومعقدة في الوقت ذاته.

### المطلب الأول: في معنى ظاهرة اللوبينغ " *Lobbying"*

يعرف قاموس أكسفورد السياسي اللوبينغ على أنه "محاولات لممارسة التأثير على صياغة أو تنفيذ السياسة العامة"، ويصف القاموس ممارس المهنة (***Lobbyists***) على أنه "وسيط محترف" يُوظف للتوسط نيابةً عن موكليه، أو تقديم المشورة لهم عن كيفية التسويق لأنفسهم. يعرف ***Steve John*** الـ(***Lobbyist***) على أنه "أي شخص يقوم مقابل أجر بمحاولة التأثير بشكل مباشر، أو غير مباشر على تمرير التشريعات، أو اتخاذ القرارات السياسية العامة"[٤٩]، وحدد ***Steve John*** أربعة ملامح واضحة للوبينغ:[٥٠]

**أولًا:** إن اللوبينغ مرتبط بعملية اتخاذ القرارات من الحكومة.

**ثانيًا:** إنه يعكس الرغبة بالتأثير في قرارات الحكومة.

**ثالثًا:** يتضمن وجود ممثل، يُعنى بمصالح دولة أو كيان معين أو فرد.

**رابعًا:** يتضمن عملية تواصل مستمرة.

---

[٤٩] نقلاً عن:

Steve John, The Persuaders: When Lobbyists Matter, New York: Palgarve Macmillan, 2002, P: 8.

[50] Steve John, The Persuaders: When…., OP, CIT, P: 9.

بوصفٍ آخر إنها عملية تبادل للمعلومات، قد تكون على شكل بياناتٍ، أو توقعاتٍ، أو تنبؤاتٍ، أو احصائياتٍ، أو وقائعٍ، أو حتى تهديدات، فهي عملية تفاعل وتواصل بين كلا الطرفين[٦٠] ، ولا بد من إضافة عنصر آخر مهم، إلّا وهو وجود أجر مادي متفق عليه يتلقاه ممثل الكيان من المستفيد النهائي.

ومصطلحات مثل (***Lobbying***)،(***Lobby***)، و (***Lobbyist***)، ترد بكثرة في وسائل الإعلام الأمريكي على اختلاف أنواعها، فلا يمر اسبوع دون أن يمر ذكرها على آلسنة السياسيين، والصحفيين، والرأي العام الأمريكي على حد سواء، إذ تُعقد الندوات والمقابلات الصحفية في واشنطن على الدوام، للوقوف على موضوع متعلق بهذه الممارسة المالية السياسية من زاويةٍ أو أخرى: كأخلاقية ممارستها ودورها في تغيير نسق السياسة الأمريكية داخليًا أو على الصعيد الخارجي.

على الرغم من هذا، لا يوجد تعريف واحد يتفق عليه جميع من كتبوا في موضوع ممارسة الـ[٧٠*](***Lobbying***) . ويمكن تفسير ذلك بسببين: الأول،

---

60) Theresa Bauer, Responsible Lobbying, Conceptual Foundations and Empirical Findings in the EU-Gabler Verlag (2017), P: 41.

[٧٠*]توجد الكثير من الكلمات العربية التي تقابل كلمة (Lobbying) مثل السمسرة والضغط السياسي وجماعات المصالح والتوسط المدفوع الثمن والتسويق السياسي، إلا أن جميعها لا يعطي وصفاً دقيقاً لموضوع البحث؛ لذلك سيجري استعارة المفردة الإنكليزية (Lobbying) في هذا البحث توخياً للدقة.

واللوبي وفقاً للسياق أعلاه، هو عبارة عن "جماعة ضغط" تتولى محاولة التأثيرعلى صناع القرار من أجل تحقيق أهدافها، ولا شك بأن ظاهرة "اللوبيات" مثيرة للجدل في السياسة الأمريكية، ولكنها واقع لا يمكن تجاوز تأثيره. ويقوم عمل اللوبي على تشكيل رأي عام مؤيد لفكرة ما أو معارض لها بشكل يتيح جمع ما يكفي من الأصوات لدعم ذلك الرأي في مراكز القرار، مثل :الكونغرس.ينظر في ذلك: https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/01/27/info-lobby-usa

أتساع استعمال الـــ (***Lobbying***) كمهنة ووسيلة في أكثر من قطاع، فعلى سبيل المثال، يتحدث المحامين عن مصطلحات من مثل (***Lobbying Legal***) وينادي المهتمين والمعنيين بالسياسة إلى ممارسة ما يدعونه باللوبي المسؤول (***Responsibly Lobbying***. ) السبب الثاني، يكمن في اهتمام أكثر من حقل معرفي بهذا الموضوع، مثل: علم السياسة ودراسات الادارة، والتواصل، ودور الناخبين في صياغة سياسات الدولة[٨]. فنجد (***Baumgartner Leech***) وضع تعريفًا للوبينغ يلقى قبولًا عامًا بوصفه "جهد يُبذل للتأثير في العملية السياسية"[٩]. يُشكل (***Nownes***) على هذا التعريف لاحتوائه على مصطلح يتطلب هو الآخر تعريفًا، إلّا وهو (العملية السياسية) بوصفها عملية معقدة متعددة الأطراف؛ ولذلك بسط (***Nownes***) التعريف بجعله "جهد مصمم للتأثير فيما تقوم به الحكومة". [١٠]

ولا غلو بالقول، إن ممارسة اللوبينغ تحمل صفة أساسية، ألا وهي الاستمرارية، أي أنها عملية تأثير متواصلة لا يكتب لها النجاح، إذا شابها الانقطاع والفتور، ولهذا تعمد (***Nownes***) استخدام مُفردة (جهد) فهي عملية تبدأ قبل اتخاذ القرار بمدة، ويمكن أن تستمر إلى ما بعد اتخاذ القرار[١١]؛ لذا إن ايجاد تعريف متفق عليه لمصطلحات من مثل (***Lobbying***)، و(***Lobbyist***)، "أي الشخص الذي يمارس مهنة اللوبينغ"، أمر بالغ التعقيد والأهمية في الوقت ذاته، ليس من الناحية المعرفية فحسب؛ بل لتفادي حدوث

---

8) Alberto Bitonti and Phill Harris. Lobbying in Europe. Public Affairs and the Lobbying Industry in 28 EU Countries. Palgrave Macmillan. 2017. P 17.

9) Anthony J Nownes.Total Lobbying: What Lobbyists Want and how they try to get it. Cambridge University Press.2006.p5

10) Ibid.

11) Ibid.

فجوات قانونية، ولتجنب التفسير الخاطئ للقوانين التي تُشرع لتقنين هذه الممارسة[١٢]؛ لذلك تحرص الدول التي تتبنى الأنظمة الديمقراطية، على سن قوانين مفصلة عن اللوبينغ، وشروطه والحدود التي يمكن لممارسيه العمل ضمنها.

خلاصة لما تقدم، يعاني تقنين ممارسة اللوبينغ في واشنطن العديد من الفجوات، ومع ذلك فإنه يوصف باحد أكثر القوانين صرامةً في هذا المجال مقارنةً بالقوانين المتبعة في أوروبا [١٣]

## المطلب الثاني: تأصيل مراحل تطور ظاهرة اللوبينغ في النظام السياسي الأمريكي

تعطي مصطلحات (***Lobbying***)، و(***Lobbyist***) انطباعًا بأنها تنتمي إلى التأريخ المعاصر والحديث للأنظمة السياسية، وتفسير هذا الانطباع قد يرجع إلى أن اللوبينغ معروف، بأنه أحد خصائص نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، التي يبلغ عمرها السياسي كدولة مستقلة أكثر من قرنين. إن اللوبينغ كممارسة قديمة قدم الانظمة السياسية، إذْ كانت اروقة قصور اليونان وروما تمتلئ بأصحاب التأثير والنفوذ، الذين يجرون خلف اعضاء مجلس الشيوخ للترويج لصالح القضايا المطروحة للنقاش والتصويت،كذلك المحاكم وبلاطات الملوك كانت تملئها ما عُرف بـــ[١٤](***Courtiers***) الذين كانوا

---

12() OECD, Lobbyists, Governments and Public Trust, Vol. 3, OECD Publishing.2014.P40.

13() Alexandra Pop, "Lobbying the European Union: Institutions, Actors and Issues," Romanian Journal of European Affairs 13, no. 1 (2013).

١٤()يقصد بـــ(***Courtiers***) خليط من النبلاء وغير النبلاء كالموظفين والكتبة الذين كانوا يحضرون بشكل دائم في المحاكم التي كانت مقراً لإدارة شؤون الحكم ومنتدىً اجتماعياً ابان العصور الوسطى.

يقومون مقام الـــ (***Lobbyists***) اليوم، فلولا الجهود التي بذلها البارونات، لما وقع الملك جون إعلان الحقوق الشهير المعروف بـــ (***Carta Magna***)، ولاتخذ تأريخ بريطانيا منحًا اخر[١٥]. مع تشريع الماكنا كارتا اتخذت الحياة السياسية في بريطانيا شكلًا جديدًا، إذْ اتسعت حلقة المشاركين في العملية السياسية، فلم تعد تقتصر على العائلة المالكة، بل اشتملت على الاصدقاء وأصحاب الصناعات، والاقطاعيين، والضباط، والمزارعين، ومع تعقد النظام الاجتماعي، وتنوع الاقتصاد زادت مطالب أصحاب المصالح، حتى يكون لهم دورًا في عملية صناعة القرار. كانت غالبية المستعمرات الشمالية في أمريكا مستعمرات بريطانية، ورثت بدورها أنماط المصالح والهياكل التشريعية من المملكة الأم.[١٦]

ولا نجانب الصواب بالقول، أن مصطلح اللوبينغ وبداياته التأريخية كمهنة، وليس كممارسة سياسية (أمر ما يزال محل جدل). الاعتقاد السائد هو أن ظهوره بدأ في حقبة الرئيس الامريكي ( ***Ulysses Grant***)، الذي اعتاد التردد على فندق (***The Willard***) الكائن في العاصمة واشنطن، لقضاء بعض الوقت والاستجمام، وهو أمر استثمره أصحاب التظلمات والطلبات الذين كانوا يملئون رواق الفندق، وأطلق عليهم الرئيس غرانت استهجاناً وصف (***Lobbyists***) وهو رأي لا يؤيده القاموسيين[١٧]. تعود القواميس الخاصة باللغة الانكليزية بمفردة (***Lobby***) إلى عام (**1640**)، عندما كانت الكلمة

---

[15] Zetter, p 6.

[16] Ronald J. Hrebenar and Bryson B. Morgan, op. cit.P 29.

[١٧] مقابلة صحفية اجرتها محطة (NPR) الاذاعية مع Jesse Sheildlower المحررة لدى قاموس اكسفورد للغة الانكليزية (OED) بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٢ منشورة على موقع المحطة www.npr.org .

تستعمل في بريطانيا لوصف مكان في البرلمان البريطاني يجتمع فيه النواب للتصويت، أو للقاء العامة والاستماع إلى آرائهم وتلقي طلباتهم.[١٨] إن نشوء اللوبينغ السياسي إن صح التعبير، سبق بكثير حقبة الرئيس (***Grant***) الذي تولى الرئاسة في (**1869**)، إذْ يوثق المؤرخون قيام مجموعة من قدامى المحاربين عام (**1792**)، بتشكيل لوبي لحث حاكم ولاية ميشغن (***William Hull***) (١٨٢٢-١٨٨٥)، على زيادة معاشاتهم الشهرية التي كانوا يتلقونها بعد مشاركتهم في حرب الاستقلال عن التاج البريطاني، كما تورد بعض المصادر استعمال الكلمة إلى عام (**1808**) في ولاية فيلاديفيا.[١٩]

والدور الفاعل للوبيات وشركات اللوبي ليس حكراً على الولايات المتحدة، بل هو ظاهرة طبيعية في معظم الأنظمة الديمقراطية، مثل (كندا، والسويد، والنمسا) وان كانت تختلف جذريًا من حيث طبيعة الدور والأهداف[٢٠]. ولاحظ الباحثين في شؤون اللوبي على الصعيد الأمريكي، أنه شهد ازديادًا مضطردًا على الرغم من انخفاض دور الولايات المتحدة الأمريكية قليلًا في الاقتصاد العالمي. فضلًا عن ذلك فقد تغيّر طبيعة أهدافه. فقبل عقد من الزمن، كان غالبية العملاء الأجانب في واشنطن العاصمة هم الحكومات الأجنبية، والسفارات، والأحزاب السياسية. أما في الوقت الحاضر، فقد أصبحت الشركات والبنوك والرابطات التجارية والمنظمات غير الحكومية، تأتي بمعظم الارباح إلى متاجر اللوبينغ[٢١]. وانخفضت حصة الولايات المتحدة

---

[18] The Barnhart Dictionary of Etymology, P: 605.

[19] Ibid, p35.

[٢٠] للمزيد عن هذا الموضوع، يمكن الاطلاع على :

Alexandra Pop, "Lobbying the European Union: Institutions, Actors and Issues," Romanian Journal of European Affairs 13, no. 1 (2013).

[21] Sergey Kostyaev, "Regime Change and Arab Countries' Lobbying in the United States," Arab Studies Quarterly 35, no. 1 (2013).

الأمريكية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من (28%) إلى (5%) للمدة (1999-2011)، ومع ذلك، ارتفع عدد العملاء الأجانب المسجلين بنسبة (87%)، بينما زادت نسبة الكيانات التي توظف شركات لوبي بنسبة (٧٠%)[٢٢].

وعبر الزمن شهدت الملفات التي تتولاها شركات اللوبينغ تغيرًا جذريًا أيضًا، إذ تزايد لوبي القطاع الخاص بينما تراجع اللوبينغ الذي تمارسه الحكومات الأجنبية. في عام (1999)، كانت نسبة العملاء الأجانب من القطاع الخاص مقابل العملاء الأجانب المهتمين بالقطاع السياسي من (16%) إلى (84%)؛ لكن الصورة تغيرت في عام (2011)، لتنخفض من (84%) إلى (35%)، ومن ثم تغير جدول أعمال اللوبي الأجنبي في الولايات المتحدة الأمريكية، لتصبح اتفاقيات التجارة الحرة مع دول مثل (كوريا الجنوبية، وبنما، وكولومبيا)، والنزاعات التجارية مع (الصين، والبرازيل)، وشكاوى المعارضة (ميخائيل خودوركوفسكي وروسيا) في الصدارة، في حين أن قضايا مثل: المساعدات المالية، والتعاون العسكري لدول (البحرين، ومصر، وباكستان، والكيان الاسرائيلي، واليمن)، وتحسين صورة الحكومة لدول مثل (المملكة العربية السعودية، وسوريا) تراجعت إلى المرتبة الثانية[٢٣]. يُفسر البعض هذه الظاهرة؛ بسبب هيمنت العولمة وريادة الاقتصاد الامريكي عالميًا، مما يجعل الشركات مهتمة بالحصول على التسهيلات المصرفية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية[٢٤]. والمخطط أدناه، يوضح بشكلٍ جلي تأثير ودور تلك

22() Ibid.
23() Terry, op. cit., p 41.
24() Ibid.

الشركات، في قراراتها مع شركات السلاح والطاقة، فضلًا عن علاقاتها في اطار التفاعل الدولي.

## المطلب الثالث: أنماط اللوبينغ في الولايات المتحدة الأمريكية

يصعب ايجاد إتفاقٍ عام بين المختصين في مجال اللوبينغ، على تصنيفٍ ثابتٍ لأنواعٍ محددةٍ منه، لكن هناك تصنيفات عامة، يمكن أن يتم التمييز من طريقها بين أنواع اللوبينغ في واشنطن، وبغض النظر عن أنواعه، يتفق الباحثين على ضرورة تحلي العامل في هذا المجال، بالمعرفة بأربعة موضوعات وهي: العملية التشريعية، والعملية السياسية، العملية القانونية، بمعنى موضوع التخصص الاساسي للمؤسسة أو الجهة التي يعمل بها، وأخيراً آليات العلاقات العامة. [٢٥]

[25()] Hjalma Johnson, "Team 21: Future of Grassroots Lobbying," ABA Banking Journal 92, no. 5 (2000), p17.

**أولًا: اللوبينغ المباشر** *Direct Lobbying*

تُعد فئة المسؤولين المنتخبين الذين تركوا الخدمة في الكونغرس من أهم فئات (اللوبيستس)، سواءً خسروا في الانتخابات أو تقاعدوا، إذ يفضل الكثير من أعضاء مجلسيّ النواب أو الشيوخ، البقاء في واشنطن وافتتاح شركة للوبينغ، وغالبًا ما يحصل من تَرك مجلس النواب حديثًا، على أعلى الأجور التي تصل إلى ملايين الدولارات سنويًا، ويُعدّ من تركوا المجلس حديثًا كنزًا لا يعوض؛ بسبب معرفتهم الشاملة لما يجري في الكونغرس، وسهولة وصولهم إلى المشرعين فيه، وتمتعهم بخبرةٍ لا غنى عنها بالموضوعات ذات الصلة، وعلى الرغم من ارتفاع عددهم سنويًا، إلّا انهم يستمرون بسيطرتهم على نسبةٍ بسيطةٍ من ممارسي اللوبينغ في واشنطن البالغ عددهم **(30000)** شخص. [٢٦]

**ثانيًا: اللوبينغ الرسمي** *Active Duty Lobbying*

تُعدّ هذه الفئة من (اللوبيستيس) سلاحًا ذو حدين، ويقصد بها أعضاء في السلطة التشريعية ممن تسيطر مصالح معينة في مقاطعاتهم الانتخابية على قطاعات مهمة أبرزها (التوظيف، أو التعليم، أو المستوى المعاشي). فعلى سبيل المثال دائمًا ما يُلاحظ وجود علاقة قوية بين أعضاء الكونغرس من ولاية ميشيغن وشركات صناعة السيارات، أو بين أعضاء ولاية آيدهو وشركات زراعة وتصدير البطاطا[٢٧]. ولا يقتصر الأمر على الكونغرس، بل يتعداه ليصل إلى السلطة التنفيذية، وقد مرت أوقات في إدارتي الرئيس ريغن وبوش، امتلأ فيها البيت الأبيض بالناشطين في مجموعاتٍ معينةٍ، كانت لها مصالح لدى الإدارة الأمريكية.

---

[26] Hrebenar, op. cit, p 30.
[27] Ibid, 123.

**ثالثًا: اللوبينغ الحقوقي** *Legal Lobbying*

يمثل المحامين الذين يعملون في مجال اللوبينغ واحدة من الفئات الأعلى أجرًا في واشنطن، ويجادل هؤلاء بأن (اللوبيّست المحامي) أفضل من غيره؛ كونه يتمتع بقدرة التحليل القانوني، واقناع اعضاء الكونغرس، وأيضًا اعداد التقارير القانونية، ودليل ذلك أن الكثير من شركات اللوبي تضطر إلى التعاقد مع فريق من المحامين لمساعدتها في إنجاز مهامها. هذا ويقدر الأجر السنوي للعاملين في هذا المجال بمليون دولارٍ في السنة.[٢٨]

**رابعًا: اللوبينغ الداخلي *Inside Lobbyists***

تقوم كبريات الشركات والمؤسسات الضخمة، بتأسيس قسمٍ ثابت داخل المؤسسة يُعنى باللوبينغ، وتُعيّن فيه أصحاب الخبرة والمعرفة من المشرعين السابقين، ويبقون هناك كمصدر دائم للمعلومات والاستشارة. من ناحيةٍ أخرى، توظف المؤسسات التي لا تمتلك القدرة المادية على دفع أجور شركات اللوبي المرتفعة، ما يسمى بالمتطوعين أو الهواة ( ***Amatuer Lobbyists)***، وهم فئة من الشباب المهتمين في مجال معين، ويعملون لصالح مؤسسة ما مجانًا لكسب الخبرة، وتأسيس شبكة من العلاقات تخدمهم مستقبلًا[٢٩].

**المحور الثاني: مكانة ظاهرة اللوبينغ في تراتبية النظام السياسي الأمريكي**

على الرغم من أن نظام الولايات المتحدة الأمريكي السياسي يبدو للوهلة الأولى مُعقدًا، إلّا انه يقوم على أساس نظام بسيط وفريد للغاية: ثلاث سلطات مستقلة عن بعضها، لها صلاحيات محددة بواسطة الضوابط

---

[28] Ibid.

[29] Matt Decker, A Diplomatic Guide to the U.S. Government,(DDP) Global Press,Unpublished document,2014.

والتوازنات المثبتة دستوريًا، تمثل السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، الإطار الدستوري الذي وضعه الآباء المؤسسون للأمة الأمريكية، وتشكل هذه الأضلاع معًا نظامًا من التشريع، والتنفيذ، والقضاء يستند إلى الضوابط والتوازنات، التي تهدف إلى ضمان ألّا يصبح أي مسؤول أو سلطة، أكثر قوةً من أية سلطةٍ أخرى، فيما يعرف بنظام الفصل بين السلطات. فمثلًا:[٣٠]

- يستطيع الكونغرس (السلطة التشريعية) تمرير القوانين، لكن الرئيس (السلطة التنفيذية) يمكنه نقضها.
- يمكن للكونغرس تجاوز الفيتو الرئاسي بثلثين من الاصوات.
- يمكن للمحكمة العليا (السلطة القضائية) عدّ قانون أقره كل من الكونغرس والرئيس غير دستوري.
- يستطيع الرئيس تعيين قضاة في المحكمة العليا، على أن يصادق الكونغرس على ذلك.

يبدو هذا النظام مثاليًا وواضحًا للوهلة الأولى، لكنه تعرض لأزمات عدة، وكثيرًا ما حصل تجاوز من سلطة على أخرى، لكن حكم البلاد يسير بشكل طبيعي منذ تأسيسها. يقول ألكسندر هاملتون وجيمس ماديسون في سلسلة مقالتهما المعنونة ((***Federalist The*** العدد **(51)**: "إذا كان الرجال ملائكة، فلن تكون هناك حاجة لأية حكومة"[٣١]، اعترافاً منهما بالتناقض القائم في أي نظام سياسي، وهو أن تقوم مجموعة صغيرة من الأفراد بحكم أمةٍ كاملة، ويستطرد هاملتون وماديسون "في إطار تشكيل حكومة يديرها رجال للتحكم

30() Gordon Silverstein, Imbalance of Powers: Constitutional Interpretation and the Making of American Foreign Policy (New York: Oxford University Press, 1997), p 22.

31() Ibid, p25.

برجال اخرين، تكمن الصعوبة الكبرى؛ لذا: يجب عليك أولًا تمكين الحكومة للسيطرة على المحكومين".[٣٢]

**المطلب الأول: السلطة التشريعية**

يُعد الكونغرس (***US Congress***) السلطة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتألف من مجلس النواب ( ***House of the Representatives***) الذي يضم (**435**) نائبًا، ومجلس الشيوخ ( ***The Senate***)الذي يضم (**100**) عضوًا، ويتمتع بالسلطة الدستورية الوحيدة لسن القوانين، وإعلان الحرب، وإجراء تحقيقات خاصة. فضلًا عن ذلك، فإن مجلس الشيوخ لديه الحق في المصادقة، أو رفض العديد من التعيينات الرئاسية[٣٣].

**المطلب الثاني: السلطة التنفيذية**

تضمن السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة الفدرالية ووكالاتها، أن تكون قوانين الولايات المتحدة الأمريكية مُطاعة، ولتنفيذ هذه المسؤولية يساعد رئيس البلاد، ونائب للرئيس، ووزراء يحملون لقب (***Secretray***) ويرأسون (**15**) وزارة. إلى جانب هذا يتألف الجهاز الإداري من عشرات الوكالات الحكومية وشبه الحكومية .[٣٤]

يمتلك البيت الأبيض جيشًا من أفراد جماعات الضغط (***Lobbyists***)، لكنهم يعملون بهدوء مستترين بلقب مكاتب الارتباط [٣٥](***Liason Offices***). يُعدّ هذا الأمر (ظاهرة جديدة) في النظام السياسي الأمريكي، إذْ لم يمضِ عليها

---

[32] Ibid.

[٣٣] الموقع الرسمي للكونغرس: (https://www.congress.gov).

[٣٤] الموقع الرسمي للدليل الخاص بالحكومة الامريكية:

https://www.usgovernmentmanual.gov

[35] Ronald J. Hrebenar and Bryson B. Morgan, Lobbying in America: A Reference Handbook (Santa Barbara, CA: ABC-Clio, 2009), p 24.

سوى (25) سنة. دفع النجاح الذي حققته الإدارات الأمريكية المتعاقبة، في زرع عناصر لها داخل المؤسسة التشريعية إلى استثمار (15) مليون دولارًا سنويًا في هذه السياسة الجديدة. تمتلك كل وزارة ووكالة أمريكية، فضلًا عن فريق الرئيس، فريقها الخاص لتمثيلها في الكونغرس وكالآتي: (50) موظفًا ارتباط لوزارة الدفاع، و(25) موظفًا ارتباط تابعين لوزارة الخارجية، في حين تحتفظ وكالة الاستخبارات الأمريكية بمكتب ارتباط يتألف من(6) موظفين، وهناك مكتب ارتباط من (20) موظفًا مخصصين لوزارات التربية والزراعة والرخاء .[٣٦]

**المطلب الثالث: السلطة القضائية**

تتألف السلطة القضائية من المحكمة العليا التي تضم رئيس المحكمة وثمانية قضاة، إلى جانب المحكمة العليا يوجد (٩٤) محكمة مقاطعة، و(١٣) محكمة استئناف. تتولى المحكمة العليا سلطة تفسير القوانين التي يسنها الكونغرس. ولا يتم انتخاب القضاة بما في ذلك قضاة المحكمة العليا، بل يجري تعيينهم من قبل الرئيس، بدلًا من ذلك شريطة موافقة مجلس الشيوخ. وعند المصادقة عليهم، يعمل القضاة الفيدراليون مدى الحياة ما لم يستقيلوا أو يتوفوا أو يتعرضون للعقوبة[٣٧]. تمثل المحكمة العليا ( ***The (Supreme Court*** التي تأسست في (**1789**)، وانعقدت لأول مرة في شباط (١٧٩٠)، وتعد المحكمة العليا رأس السلطة القضائية، ولها القول الفصل في جميع القضايا التي تستأنفها المحاكم الدُنيا.[٣٨] والسؤال محل البحث هنا، هل يمارس قضاة المحكمة العليا أو بقية المحاكم اللوبينغ؟

---

[36] Ibid.
[37] https://www.supremecourt.gov/about/historyandtraditions.aspx
[38] Ibid.

في سياق تحليل النظام السياسي الأمريكي، يعد القضاء مُستقلًا في الولايات المتحدة الأمريكية ويتوجب على أعضائه التحلي بالحيادية التامة ليتمكنوا من أداء عملهم. يمارس القضاة الامريكيون ما يعرف بـــ( ***Judical Lobbying***) أو اللوبي القضائي. ولا يُمارس القضاة هذا النوع من اللوبينغ مدفعوين بجهة ما مقابل أجر مادي ظاهريًا على أقل تقدير، ولكنهم يتدخلون لدى الكونغرس ويقترحون أحيانًا عدم سن قوانين معينة يمكن أن ينتهي بها المطاف على طاولة القضاء لتفسيرها أو البت بمشروعيتها[٣٩]. يتعرض القضاة الذين يحاولون حث المشرعين على عدم سن قوانين معينة، إلى انتقاداتٍ حادةٍ على أساس أن ما يقومون به يمثل حالة من التداخل بين السُلطتين التشريعية والقضائية، كما أنه يجرح الحيادية التي يجب أن يتمتع بها القاضي، ويحوله إلى شخص مُنحاز لقضية ما، ويعد انتهاكًا لدليل السلوك الخاص بالقضاة[٤٠]. من أمثلة التدخل القضائي في تشريع القوانين، قيام احد قضاة محكمة الاستئناف عام **(2010)**، بمخاطبة الكونغرس رسمياً لعدم اجراء تعديلات على قانون براءة الاختراع، مُعللًا ذلك بأن المحكمة يمكنها أن تتولى القضايا الناشئة من القانون الحالي.[٤١]

**المحور الثالث: دور شركات اللوبي الامريكية في عملية صنع القرار**

تُعدّ شركات اللوبي العمود الفقري لنجاح عمل الدول والكيانات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمرٌ لا غنى عنه والذراع الأساسي لها لدى

390 J. Jonas Anderson, "Judicial Lobbying," Washington Law Review 91, no. 2 (2016).
400. Ibid.
410. Ibid.

السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ كونه كما لاحظنا في شرح سابق، أنها تجسد مفصلًا رئيسًا في الحياة السياسية الأمريكية.[٤٢]

وبجردة سريعة نجد أن أكثر الدول إنفاقًا على شركات اللوبي، هي الدول التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات تأريخية وثيقة، مثل (كوريا الجنوبية، واليابان، وكندا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية).[٤٣] إن حقيقة صعوبة الاستغناء عنهم، ترجع إلى أن القائمين على شركات اللوبي أي الـ (***Lobbyists***)، يمكنهم العمل والتحرك داخل المؤسسات الأمريكية، بطرائقٍ تصعب حتى على المحترفين بالعلاقات الدولية، بل أن اللوبيّست في بعض الاحيان يأتي قبل السياسي المخضرم من حيث قدرته على الاقناع؛ إذْ يمكن لشركة لوبي أن تقوم بإعداد الترتيبات اللازمة، وتمرير طلبات الجهات الخارجية أو الجهة التي توكلها، بطريقةٍ لا يمكن لأية دولة القيام بها بمفردها، ويُعزى ذلك إلى أن معظم الدول والكيانات الأجنبية، لا تتمكن من العمل بشكل مريح وفعال في المؤسسات الأمريكية والكونغرس بشكل خاص، بالطريقة التي يتغلغل بها ممثلوا هذه الشركات في أروقة مبنى الكابيتول، كما أن السلطتين التنفيذية والتشريعية مؤسسات شديدة التعقيد، إذْ لا يمكن إلّا (لأهل الدار)، إن صح التعبير، أن يلقوا آذانًا صاغيةً في هذه المتاهة البيروقراطية.[٤٤] لكننا نجد، أن هنالك أسبابًا مهمةً أخرى، أولها: أن البيروقراطيين الأمريكيين أرادوا أن يكون نظامهم على هذا الشكل، لكي يضمنوا وظيفةً جديدةً بعد تقاعدهم من الخدمة في مؤسسات الدولة. فإذا فتح

42() Jordi Blanes, Revolving Door Lobbyists, 2011. P2.
43() Paul D. Shinkamn. Countries and Influence: Enter Through the Lobby. U.S. News 17/8/ 2018 https://www.usnews.com
44() John Nownes, the Influence of Lobbies on U.S. Foreign Policy, Foreign Affairs Magazine. 1/5/2009 .

أعضاء الكونغرس والوزراء أبوابهم للكيانات، أو الدول الأجنبية، أو الشركات الأمريكية الكبرى، لن يبقى هنالك مبررًا لبقاء شركات اللوبي، وسيفقدون استثمارًا مربحًا ومضمونًا في المستقبل. ثاني الأسباب يتعلق بحقيقة ازدحام جدول أعمال المشرعين والمسؤولين التنفيذيين، بالمواعيد والالتزامات، وعدم توافر الوقت اللازم للإلمام الكافي بما يجري في دول العالم، مما يفرض الحاجة لوجود شركة لوبي تكون بمنزلة وسيط تشرح للمشرعين حاجة هذه الدولة أو تلك. إن الأمريكيين، أكثر من أي شعبٍ آخر، يثقون بأبناء جلدتهم أكثر من أي شخصٍ آخر. إنها ببساطة العلاقات الشخصية وحتى العائلية التي تجمع بين أعضاء شركات اللوبي، والمسؤولين في السلطتين التشريعية والتنفيذية[٤٥]. إذ يُطلق الباحثين في مجال اللوبي على هذه الظاهرة تسمية الباب الدوارة (***Revolving Door Phenomenon***)، ويُقصد بها نزوع المسؤولين الحكوميين إلى أن يصبحوا من ممارسي مهنة اللوبينغ أو العكس . [٤٦]فقامت منظمة (***Public Citizen***) عام (**2005**)، بإصدار تقرير عنوانه (***Congressional Revolving Doors The Journey from Congress to K Street***) أبواب الكونغرس الدوارة، واستند التقرير إلى دراسة آلاف الوثائق المسجلة لدى وزارة العدل الأمريكية، ووجد أن **43** **%**من أعضاء الكونغرس السابقين امتهنوا اللوبينغ عام (**1998**)، وأن الكونغرس تحول إلى محطة مؤقتة يكتسب فيها أعضاء الكونغرس الخبرة، والعلاقات اللازمة لافتتاح شركة للعلاقات العامة لاحقًا، بعد أن كانت مؤسسةٍ

45() Eggers, A, the Partisan Revolving Door. Working Paper. Harvard University Press.2010.P1.
46() Ibid.

لتشريع القوانين التي تخدم الشعب[٤٧]. تأييدًا لهذا التقرير، يذكر تقرير متخصص آخر أصدرته وكالة المسائلة التابعة للكونغرس أن (٧٠٠٠) من كبار الموظفين تركوا الخدمة الحكومية بين عاميّ (٢٠٠٠) و(٢٠٠٧)، قام (٢٩%) منهم بتسجيل أنفسهم كممثلين عن كيانات أجنبية، لدى وزارة العدل بعد تركهم للخدمة الوظيفية[٤٨]". من الشخصيات الشهيرة في هذا المجال (***Jeffery Shockey***)، الذي تنقل بين إدارة شركة لوبي في واشنطن والعمل في أبرز لجنتيّن في مجلس النواب وهما: لجنة التخصيصات المالية (***Appropriations Committee***)، ولجنة الموازنة ***Ways and Means Committee)*** لأكثر من دورةٍ تشريعيةٍ، وجنى أرباحاً بلغت (**1.5**) مليون دولارًا عام (**2004**) فقط. استغل (***Shockey***) أرباحه أيضًا للتبرع إلى المرشحين الديمقراطيين في الكونغرس مثل (***Nancy Pelosi***)، و (***Patrick Kennedy***)، وعندما اضطر (***Shockey***) إلى التوقف عن ممارسة اللوبينغ مقابل (**600.000**) دولارًا، دفعها له عضو الكونغرس السابق عن ولاية (***California***)، بعد اعتراضات لجنة أخلاقيات العمل في الكونغرس ( ***Ethics Committee***) قام (**Shockey**) بتعيين زوجته كمستشارة لشؤون اللوبي[٤٩]. يحرص المعتاشين على اللوبينغ على إبقاء هذه الباب الدوارة

---

47() Report by Public Citizen Organization published on 27/7/2005 https://www.citizen.org/media/press-releases/members-congress-increasingly-use-revolving-door-launch-lucrative-lobbying-careers

٤٨() تقرير وكالة المسائلة القانونية المعنون:

" POST-GOVERNMENT EMPLOYMENT RESTRICTIONS AND FOREIGN AGENT REGISTRATION" المنشور على موقع الوكالة على الرابط الاتي:

https://www.gao.gov/assets/280/278868.pdf, p4.

49() Timothy J. Burger, The Lobbying Game: Why the Revolving Door Won't Close. Time Magazine.16/2/2006. http://content.time./time/nation/rticle.

مفتوحةً، عن طريق المال الذي يدفعونه إلى المشرعين في الكونغرس. في عام (**2008**) أعلن عضو مجلس النواب عن ولاية ميسيسيبي الجمهوري (***Trent Lott***) عن نيته الاستقالة، وافتتاح شركة لوبي مع زميله عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي (**John Breaux.**) كان أول زبون لدى الشركة الجديدة هو (***Northrop Grumman***)، الذي كان يسعى إلى اقناع وزارة الدفاع الأمريكية، بتجديد العقد الموقع مع شركته لتزويد الطائرات الحربية بالوقود بكلفة (**35**) مليار دولارًا سنويًا. كان (***Lott***) قد اصطحب عند مغادرته الكونغرس مبلغًا قدره (**1.3**) مليون دولارًا، وهو ما تبقى من التبرعات التي حصل عليها في آخر حملة انتخابية له. ومن الجدير بالإشارة هنا، أن لوائح لجنة النزاهة في الكونغرس تنص على عدم السماح للنائب باستعمال التبرعات الانتخابية للأغراض الشخصية، لكن اللوائح تسمح بإن يدفع هذه الاموال بصفته (***Lobbyist***) إلى أحد زملائه السابقين. وهذا ما قام به (***Lott***) بالفعل، إذْ تبرع لكـــــــــل من رئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ الجمهوري (***Mitch McConnell***)وأعضاء لجنة الخدمات المسلحة (***Roger wicker*** و ***Saxby Chambliss***).[٥٠]

هذه الحالات وحالات مشابهة، تُدلل على مدى تغلغل تلك المؤسسات الهجينة من شركات اللوبي وغيرها في المؤسسة التشريعية الأمريكية، مما يجعل الكونغرس الأمريكي وشركات اللوبي وجهان لعملة واحدة، ودليل ذلك أن (**195**) عضوًا في الكونغرس، التحقوا أو أسسوا شركات لوبي عام (**2005**)[٥١]. وقامت مجلة (***Washingtonian***) في عام (**2007**)، بدراسة

50() Sharyl Attkisson, the revolving door: Lawmaker to Lobbyist. )CBSNews.com) 9/5/2008

51() Ibid.

استندت فيها إلى المعلومات، التي تقدمت بها شركات اللوبي إلى وزارة العدل، بشأن زبائنها والإرباح التي جنتها، وخرجت بقائمة ضمت **(50)** شخصًا عُدوا في حينها من أكثر الشخصيات نفوذًا في واشنطن، كان من بينهم **(34)** شخصًا له خلفيات وظيفية في الكونغـــــــــــــــرس، على سبيل المثال: (***John EdwardPorter***) صاحب شركة (***John Edward Potter Hoggan***)، الذي كان عضوًا في مجلس النواب عن ولاية أليني لعشرين عامًا، و(***Michael House***) صاحب شركة (***Michael House,Hogan&Harston***) الذي كان مدير مكتب عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ألاباما.[٥٢](***Howell Heflin***)

ومن سياق ما تقدم، لا غلو بالقول، أن السلطة التشريعية تمثل الميّدان الأول لشركات اللوبي، ويُعزى ذلك إلى النظام السياسي الأمريكي الذي وإن كان نظاماً رئاسياً، إلّا أنه يوازن بين صلاحيات السلطات الثلاث، كما أن ملفات أساسية تبقى بيّد الكونغرس وهي الموازنة المالية السنوية، والتشريعات، وفرض العقوبات الواسعة وما إلى ذلك.[٥٣]

ومع ما تقدم، إن ظاهرة الباب الدوارة ليست حكرًا على المشرعين، بل تتعدى الكونغرس لتشمل كبار مسؤولي السلطة التنفيذية، فمن أشهر ممارسي هذه الظاهرة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق(***Hinnery Kissinger***)، الذي نجح باقناع الرئيس الأسبق (***Nixon***) بالانفتاح على الصين عام **(1973)**، ثم تحول إلى أكبر مناصري الصين في الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك. [٥٤]

---

52() Kim Eisler. *Hired Guns: The City's (50) Top Lobbyists*. **The Washingtonian magazine,** 1/6/2007
https://www.washingtonian.com/2007/06/01

53() Tajwar Mazhar. Top target List for Foreign Interests Include Some Surprises,5/8/2014. https://sunlightfoundation.com

54() Ronald J. Hrebenar and Bryson B. Morgan, Op, Cit, p 24.

وعليه، إن مدى قوة العلاقات السياسية أو الأقتصادية، ليست بديلًا عن التعاقد مع شركة لوبي متخصصة لدعم هذه العلاقات في مجالٍ معين. كانت جميع الدول الأكثر إنفاقًا على شركات اللوبي عام **(2013)** من الدول المُقربة من الولايات المتحدة الأمريكية سياسيًا واقتصاديًا، مع اختلاف الغرض من التعاقد وكالآتي:[٥٥]

١. الإمارات العربية المتحدة :١٤.١ مليون دولار.
٢. ألمانيا: ١٢ مليون دولار.
٣. كندا: ١١.٢ مليون دولار.
٤. المملكة العربية السعودية: ١١.٢ مليون دولار.
٥. المكسيك: ٦.١ مليون دولار.

تتعاقد الدول مع شركات لوبي متخصصة في مجال معين، بحسب الهدف الذي تريد تحقيقه في الولايات المتحدة الأمريكية، فالدول أو الشركات التي تريد الحفاظ على تجديد عقود خاصة بتوريد منتجاتها إلى السوق الأمريكية تتعاقد مع فئة معينة معنية بهذا الشأن. بينما تتعاقد الدول التي تسعى إلى تمرير تشريعات مع شركات تتمتع بعلاقات جيدة مع الكونغرس ولجانه، أما الدول التي تسعى إلى تغيير الصورة النمطية عنها فتتعاقد مع شركات متخصصة بالولوج إلى الرأي العام بطرائق عديدة. وإذا ما أُخذ في الحسبان الجانب الأخلاقي في ممارسة التسويق السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ يُلاحظ أن هذه الشركات نادرًا ما تراعي هذا المبدأ في تعاقداتها مع الحكومات الأجنبية. على سبيل المثال أدانت إدارة الرئيس الأسبق (جورج بوش الأب) إبان تسعينيات القرن الماضي، قيام الحكومة التركية بانتهاكات منهجية لحقوق

[550] Lindsay Young. What Countries spent the most to Influence the USA in 2013.https:// sunlightfoundation.com.

الانسان، إلّا أن المساعدات المالية استمرت، على الرغم من أن القانون الأمريكي يحظر مساعدة الأنظمة التي ترتكب هذه الانتهاكات، وفقًا للمادة (**502–B**) من قانون المساعدات الأجنبية (***Foreign Assistance Act***)، التي تنص على حظر المساعدات العسكرية، أو أي شكل آخر من أشكال الدعم الأمني لدولة "تنخرط في نمط منهجي من انتهاكات حقوق النسان المعترف بها دوليًا"[٥٦]؛ وكان السبب في استمرار المساعدات، قيام تركيا بالتعاقد مع لوبي متنفذة في الكونغرس، إذ تعاقدت الحكومة التركية مع شركة (***Thompson & Co.***)، من أجل تحسين صورة تركيا، والترويج لها لدى أعضاء الكونغرس والإدارة الامريكية مقابل (**500.000**) دولارًا[٥٧]. فضلًا عن ذلك تعاقدت الحكومة التركية مع شركة (***Int. Advisers***) التي أسسها (***Douglas Faith***)، نائب وكيل وزير الدفاع في عهد الرئيس الأسبق ريغن، في السنة نفسها مقابل (**600.000**) دولارًا، من أجل المساعدة في تخصيص المساعدات الأمريكية العسكرية والدعم الاقتصادي[٥٨] . تُوجت جهود الشركتيّن بقيام الرئيس الأسبق (جورج بوش الأب)، بالطلب من الكونغرس تخصيص (**704**) مليون دولارًا من موازنة السنة المالية (**1992**)، منها (**500**) مليون دولارًا كمساعداتٍ عسكريةٍ، و(**75**) مليون دولار لدعم الاقتصاد التركي. [٥٩]

وعليه نجد أنه خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين هيمنت على واشنطن، أكثر من (**260**) شركة لوبي متعاقدة مع كيانات أجنبية، سواءً

---

[٥٦] للمزيد مراجعة نص القانون على الرابط الاتي: https://www.usaid.gov/ads/policy/faa

[57] Pamela Brogan, The Torturers' Lobby, The Center for Public Integrity press.Washington.1992.P55.

[58] Ibid,p 20.

[59] Thomas M. Sunman, "Private Ethics, Public Conduct: An Essay on Ethical Lobbying, Campaign Contributions, Reciprocity, and the Public Good," Stanford Law & Policy Review 19, no. 1 (2008).

أكانت حكومات مثل: الحكومة المصرية، أو مؤسسات قطاع خاص: كالمؤسسة العامة اليابانية للتصدير(***JETRO***)، أو سياسيين مثل: (أثيل النجيفي) من العراق (محافظ نينوى الأسبق) أو غيرها من الكيانات.[٦٠] أنفقت تلك الكيانات (**667.922.628**)دولارًا كأجور لهذه الشركات خلال عام (**2017**) فقط.[٦١] إن هذه الأرقام ما هي إلّا دليل على أهمية شركات اللوبي في الساحة الامريكية، ومدى اتساعها وقوة حضورها. وتشير التقديرات إلى وجود ما بين (**10.000**) و(**90.000**) شخص يعمل بصفة (***Lobbyist***) في واشنطن، بينما يوجد قرابة (**200.000**) شخص ممن يمتهنون هذه المهنة في عموم الولايات المتحدة الأمريكية، ويعملون في شركات لوبي تُعنى بالقطاعات الداخلية، فالجميع بحاجة إلى شركة لوبي يمثلها في واشنطن، سواءً كُبريات الشركات مثل (***Amazon***) و(***Apple***)، أو اتحادات العمال، أو النقابات المهنية، أو المستشفيات، أو الجامعات، أو الكنائس، أو مجموعات ذات الاهتمام المشترك مثل رابطة البنادق الشهيرة ***(NRA) National Rifle Association)***، وأيضًا حكومات الولايات والحكومات المحلية. [٦٢]

**الخاتمة**

١- المؤسسات الهجينة والمتجسدة بشركات اللوبي، عبارة عن هيئةٍ، أو جماعة قانونية منظمة تدافع عن قضايا، أو مواقف، أو مصالح معينة، محددة لدى السلطات العامة في الدولة تؤدي دورًا محوريًا وبارزًا في الحياة السياسية،

---

[٦٠] الموقع الرسمي لوزارة العدل الامريكي، وحدة تسجيل الشركات: (*https://efile.fara.gov* ).

[٦١] الموقع الرسمي لمركز السياسات المتجاوبة ( Center for Responsive Politics): *www.opensecrset.org*

[62] Nownes, op. cit. 56.

حتى بات معروفًا بأن القرارت يعدها أو يصنعها اللوبي، وينحصر دور سلطات الدولة في إضفاء الطابع الرسمي على تلك القرارت.

٢- بغض النظر عن قناعة الرأي العام الأمريكي بشركات اللوبي؛ ستبقى هذه المؤسسات الهجينة والتي تجمع بين المال والسياسية، عُنصرًا فاعلًا في النظام السياسي الأمريكي، وعلى الرغم من الدور السلبي الذي أدته في دفع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، باتجاه اتخاذ قراراتٍ معينةٍ والتأثير على أحداثٍ مصيريةٍ كالانتخابات الأمريكية، إلّا أنها ستبقى جُزءًا من معادلة صياغة القرار السياسي الأمريكي وصناعته.

٣- كثيرًا ما يتشابك عمل "اللوبي" مع عمل شركات الإعلان، ومكاتب المحاماة، ومؤسسات الأبحاث، والاستشارات، وبالمحصلة جميعها تصنف بأنها مؤسسات هجينة، إلا أن عمل شركات اللوبي ليس بالسهل، فعملية إقناع أعضاء الكونغرس بقضية ما أمر يتطلب الكثير من الدقة، لا سيما وأن العضو مسؤول في وقت لاحق أمام ناخبيه، الذين قد يحاسبونه في الانتخابات التالية بحال اتخذ خيارًا سيئًا.

٤- بلاشك، لا ينظر الأمريكيون بعين واحدة إلى جميع المؤسسات الهجينة، فالشركات المتخصصة بالعمل في القطاع الخاص، والترويج للشركات الأجنبية تعد مكسبًا للاقتصاد الأمريكي الذي يؤمن نظامه بسياسة الاقتصاد الحر، والسوق المفتوح والتنافسية، وبذلك تخدم تلك الشركات مصلحة الطرف الأجنبي، ومصلحة الاقتصاد الأمريكي في ذات الوقت، أما شركات اللوبي السياسي المتخصصة في الترويج للأنظمة والأحزاب السياسية الأجنبية؛ فغالبًا ما يُنظر إليها كدخيلة على عملية معقدة وحساسة، تخص الأمن القومي الامريكي ألّا وهي السياسة الخارجية.

٥- قصارى القول، نظرًا للعدد الكبير من المؤسسات الهجينة، وتشعب عملها، وإمكانية انحرافها باتجاه الضغط على أعضاء الكونغرس بطرق غير قانونية، فإن القانون الأمريكي يلزم شركات اللوبي تحديدًا بالخضوع للكثير من اجراءات الشفافية، كما تتولى جمعيات رقابية مستقلة وغير ربحية مثل "مركز السياسات المسؤولة"، القيام بعمليات رصد وتوثيق لنشاطاتها. وتبرز في اللوبيات الأمريكية تلك الخاصة بشركات صناعات التعدين، وكان لها دورًا كبيرًا في القوانين الخاصة بصناعات الفحم الحجري، و"الفحم النظيف"، وخفض انبعاثات الكربون، إلى جانب تعديل قوانين العمل الجماعية في القطاع الخاص. كما يبرز دور لوبي الصناعات العسكرية الذي تتصدره شركات مثل لوكهيد مارتن وبوينغ، والذي يعمل على تشجيع المبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية. فضلًا عن، لوبي الشركات النفطية الذي يعد أحد أقوى اللوبيات في أمريكا، ويتولى الدفاع عن مصالح تلك الشركات النفطية الكبرى، التي تمتلك أصولًا وعمليات حول العالم، وتشير بعض التقارير إلى توسع دور هذا اللوبي سياسيًا وبيئيًا أيضًا.

decision-making)

**Abstract**

It is important in studying any topic to trace its historical roots, as this provides an understanding and understanding of the rootedness of any phenomenon in a society. The phenomenon of hybrid institutions, which are located in democratic political systems, is a hierarchy between the government, parliament and civil society institutions, specifically after the government and parliament and before the institutions of society And parties, they are organizational and influential over civil society institutions and parties, without the government and parliament, and that reflects the role and importance of these (hybrid) institutions. When talking about politics in America, these institutions have a great influence on decision-making in Washington. In that relatively small city, their offices are spread by the thousands to undertake work to promote ideas and propositions in all sectors, from industry and agriculture to arms, politics and wars. In other words, hybrid institutions that combine informal or semi-formal structures are a "pressure group" that tries to influence decision-makers in order to achieve its goals. There is no doubt that the phenomenon of "lobbies" is the most prominent and controversial embodiment in politics. America; being a reality whose impact cannot be surpassed. The work of the lobby is based on forming a public opinion in favor or against an idea in a way that allows sufficient votes to be gathered to support that opinion in decision centers such as Congress. In the context of analyzing the role of these structures or (US hybrid institutions), we are looking for the scope and nature of direct intervention by US lobby companies with the US authorities to persuade them to take a specific decision in the interest of this or that foreign country, or to postpone or refrain from taking a decision that harms this country, Or those and the strengthening of relations between those foreign parties and the United States of America.

**Key words**: (Hybrid institutions, American political system, role, status, lobby,